الدكتورة : علاق جميلة

أستاذة محاضرة "أ" ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 .

الهاتف : 0553446334

البريد الإلكتروني : rafika\_80@hotmail.fr

العنوان البريدي : حي بن تليس الجديد رقم 5 قسنطينة ، الجزائر .

**محور المداخلة الثاني : قضايا بناء المستقبل العربي (التنمية و الدمقرطة في العالم العربي)**

**عنوان المداخلة : مخاطر فجوة الفقر و الجوع على هدر إمكانيات التنمية في المنطقة العربية .**

 **الملخص :**

لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة دون استعدادات كافية ، ودون أجندة وطنية أو جماعية للتعامل مع التحديات و المخاطر الجديدة ، لذلك جاءت عولمته من الخارج على شكل ضغوط متزايدة متعددة الأشكال و الأهداف ، قلصت من هامش استقلاليته ومبادرته .

كما قادت الضغوط المجتمعية إلى تفريغ النظم الوطنية من محتواها الاجتماعي و السياسي والثقافي ، مقابل ولادة نظم تسلطية تعمل خارج السياسة و القانون و معايير العقلانية الحديثة ، تتعامل مع الموارد الوطنية كملك خاص بها ، مما عمم الفساد و أشاع الفوضى السياسية و الاقتصادية ، فانتشرت ظواهر الفقر و التفكك الاجتماعي .

**Abstract :**

Various factors have played into pushing the Arab world into the globalization era, without adequate preparation, without a national or collective agenda, to deal with the new challenges.

Therefore, its globalization has come from outside in the form of increasing pressure, which has reduced the margin of its independence and initiative .

 The societal pressures have led to the emptying of national systems of their social, political and cultural content, in return for the birth of authoritarian regimes operating outside politics and law and modern rationality standards, dealing with national resources as a private monarchy, spreading poverty and chaos .

**مقدمة :**

يشكل الفقر المنتشر و اللامساواة المتعمقة ميزة المشهدين الاقتصادي و الاجتماعي العالمي المعاصر رغم التقدم العلمي و التحولات الإيجابية في ظل العولمة ، و هو التحدي الذي رفعته الأمم المتحدة في اجتماع قمة الألفية سبتمبر 2000 ، ففي توصيف مشهد اللاأمن تم ربطه بقضايا الفقر والجوع التي باتت في ظل التفاوت العميق مصادر مركزية مقلقة .

 بدأت تظهر تجلياتها منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لتتحول إلى أهم ميكانيزمات التقارب بين أجندتي التنمية العالمية و الأمن مطلع الألفية الجديدة ، إذ تحمل الفجوات المتسعة بين الأمم الغنية وتلك الفقيرة إمكانية انفجار مجتمعي مدمر ، و إذا ما ترك الفقراء دون أمل فسيقوض الفقر المجتمعات من خلال المواجهة ، العنف و الفوضى الأهلية ، في الوقت الذي غدا أمن الإنسان يعني القدرة على تحقيق الحاجات المادية الأساسية المرتبطة بالبقاء مثل الغذاء ، الصحة و التعليم .

 و البيئة العربية هي الأخرى تعيش على وقع تراجع مؤشرات الأمن في ظل الوعود بالسلام ، مقابل تنامي التوقعات من أن الحرمان وعدم المساواة المادية على الصعيد العالمي سوف تتراجع ، بسبب توفير موارد أكبر كانت في السابق موجهة لتغذية سباق التسلح ، و مع ذلك لم يحدث تقدم ملموس على صعيد الإنفاق حول التنمية رغم شعارات الوعد بالسلام ، التي بقيت حتى الآن مفرغة من محتواها في ظل الانفلات الحاصل في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية العالمية ، بما يفيد أنها لازالت في تحد مفتوح مع مظاهر العولمة الاقتصادية ، مع ما أفرزته من إصلاحات لم تكن مثمرة بل زادت مشكلاتها عمقا وتعقيد سبل حلها .

 **المشكلة البحثية :**

يتجدد الجدل في البيئة العربية حول اخفاق كل برامج الإصلاح و معها السياسات التنموية ، التي لم تأت حتى الآن أكلها ، فباتت لعنة الاستعصاء تلاحق المشهدين السياسي (الاستعصاء الديمقراطي) والاقتصادي و الاجتماعي (اهتراء العملية التنموية) .

و هو ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية : **كيف يؤثر الفقر المتنامي عربيا و عالميا على إخفاق السياسات التنموية في ظل العلاقة المتعدية بين الفقر ، التنمية و السلم و الاستقرار الاجتماعيين؟** فقضايا الفقر و حتى الجوع ظواهر لها الوقع الكبير على الأفراد من الناحية الصحية ، على المجتمعات من الناحية المجتمعية ، وعلى الدول من الناحية السياسية و الاقتصادية .

لسهولة التعاطي مع السؤال المركزي نبني فرضية عامة تربط بين مختلف متغيرات البحث على النحو التالي : **كلما اتجهت السياسات التنموية العربية لمعالجة ظاهرة الفقر و الظروف المسببة لها ، كان ذلك ضروريا لنجاح برامج التنمية و تحقيق تطلعات شعوبها** ، بما يعد إجراء وقائيا ضروريا يستأصل المشكلة من جذورها ، إذ أصل المشكلة لا يرتبط بغياب سياسات للقضاء على الفقر أو على الأقل الحد منه ، لكن في كونها خططا جوفاء و وهمية لا تحقق المرجو منها .

 **أولا : مخاطر فجوة الفقر و الجوع العالمية**

أفرز نقص الغذاء عالميا أزمة انكشاف أمني خطير ، تحول معها الغذاء كسلعة إلى سلاح استراتيجي بيد القوى الكبرى و مؤسساتها لتحقيق مآرب سياسية ، و لا شك أن تفوق أمريكا على هذا الصعيد يرجع لمخزونها الغذائي الضخم و قوة إنتاجها الزراعي و الحيواني .

فتشخيص الجوع على أنه نتيجة لندرة الغذاء و الأرض ، لوم للطبيعة على مشكلات هي من صنع البشر([[1]](#footnote-1)) ، فالموارد متاحة على أكثر من صعيد ، لكن تبقى دوما تعاني قلة الاستخدام أو سوئه ، مما يخلق الجوع لدى الكثيرين و التخمة للقلة .

 و يعتقد أن معدل الزيادة في عدد السكان ، خاصة في الدول النامية ، يشكل خطرا كبيرا على مستقبل البشرية ، حيث تتناسب الزيادة بشكل عكسي مع معدلات الغذاء ، و يمثل توفيره لها خطرا على مشروعات التنمية ، وتعد دول أمريكا الشمالية و أوربا ، الوحيدة التي تتمتع بمستوى غذائي أعلى من المتوسط ، مقابل معاناة غالبية الشعوب الآسيوية و الإفريقية و الأمريكية الجنوبية من نقص في الغذاء الكمي والنوعي([[2]](#footnote-2)) .

 و في توصيف مشهد اللاأمن تم ربطه بقضايا الفقر ، الجوع و المجاعة التي باتت في ظل التفاوت العميق مصادر مركزية مقلقة ، بدأت تظهر تجلياتها منذ ثمانينات و تسعينات القرن الماضي لتتحول إلى أهم ميكانيزمات التقارب بين أجندتي التنمية العالمية و الأمن مطلع الألفية الجديدة ، حيث غدا أمن الإنسان يعني القدرة على تحقيق الحاجات المادية الأساسية المرتبطة بالبقاء مثل الغذاء ، الصحة و التعليم([[3]](#footnote-3)) .

 و في توصيف لمشهد الفقر و الجوع العالميين نسجل المؤشرات التالية :

1. يعد الفقر التهديد الأساسي الشامل الذي تواجهه البشرية ، إذ تحمل الفجوات المتسعة بين الأمم الغنية و تلك الفقيرة إمكانية انفجار مجتمعي مدمر ، و إذا ما ترك الفقراء دون أمل فسيقوض الفقر المجتمعات من خلال المواجهة ، العنف و الفوضى الأهلية .
2. بات الفقر يهدد الحياة الإنسانية من أوجه مباشرة و أخرى غير مباشرة ، أما المباشرة فمن خلال كونه أهم مسببات المجاعة و الجوع التي أودت و لا زالت بحياة الملايين ، أما التهديد غير المباشر فيعود لارتباط المعضلة بتهديدات أخرى ، يشكل معها الفقر المنتشر و اللامساواة المتعمقة ميزة المشهد الاقتصادي و الاجتماعي العالمي المعاصر .
3. هو التحدي الذي رفعته الأمم المتحدة في اجتماع قمة الألفية سبتمبر 2000 ، حيث وضع قادة العالم سبعة أهداف يصل إليها المجتمع الدولي بحلول عام 2015 ، بالإضافة إلى جدول الأعمال الطموح الخاص بتخفيض الفقر ، أسبابه و مظاهره ، و قد أضيف الهدف الثامن في السنة الموالية مباشرة (2001)([[4]](#footnote-4)) .

 و في توصيف المشهد يبدو أن الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي قد منيت بفشل ذريع ، في التقليص من التهديدات التي تجابهها ، حيث كان مطلع عام 2015 عنوانا لتصاعد فجوة الفقر العالمي ، تزايد نزيف البيئة مع عدم القدرة على احتواء مسبباتها ، التي ازدادت تشابكا و تعقيدا ، حتى فجوة الأمراض و الأوبئة باتت أشد فتكا .

1. أما المجاعة فتجمع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الخطر الاقتصادي الأكثر حدة آنيا في تقويض الأمن الإنساني ، و بمسح أشهر المجاعات التي كابدتها البشرية نجد عشرا منها أساسية في الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث حصدت الهند و الصين نصيب الأسد منها .
2. القضية المحورية ليست في توفر الغذاء للفرد بل في توزيعه و ضمان الاستدامة له ، ما يحدد قدرة هذا الفرد أو ذاك على إثبات أهليته و استحقاقه له ، و يشير في هذا الصدد **خوسيه دي كاسترو** ، المدير السابق لمنظمة الأغذية العالمية و الزراعة : "أن المشكلة في العالم هي مشكلة توزيع و ليست مشكلة نقص"([[5]](#footnote-5)) ، فالمساحة الصالحة للزراعة تغطي الحاجة ، لكن قلة المستغل منها ، أوقع العالم في هوة غذائية كبرى .
3. إذا كانت الكوارث الطبيعية كالجفاف تقوض الأمن الإنساني ، فهي لا تقوض أمن الجميع بشكل متساو ، حيث يمكن أن ينجم اللاأمن من بنى السلطة ذاتها التي تخول من له الحق في التمتع بالأمن و من لا يمكنه ذلك ، على مستويات محلية وطنية و إقليمية إلى عالمية .
4. و قد طور باحثون اقتصاديون مقاربة فريدة تقوم على الجمع بين الديمقراطية و المجاعة أو قضايا الجوع من خلال قدرة الأولى على توفير الحماية للأفراد و تقويتهم ، فمن شأن إشاعة المناخ الديمقراطي عالميا المساعدة على القضاء على هذا الخطر الجسيم ، حيث أكد الخبير الاقتصادي **أمارتيا سين** (Amartya Sen) على ضرورة استيعاب أداة الحكم لمخاطر الجوع وتفعيل قدرته التطويرية بشكل يستجيب لضغوط البيئة المعنية ، انعكاسا لاختلال ميزان التمويل بالغذاء الناجم عن الضغط السكاني و ارتفاع الطلب أو لتغيرات مناخية جسيمة .
5. فالفقر بهذا المعنى هو عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية و حريات جوهرية ، كما يرى سين أن الحرمان من القدرة يمثل مقياسا للفقر أكثر اكتمالا من مقياس الدخل([[6]](#footnote-6)) ، لذا كان لزاما صياغة نظرة أكثر شمولية للفقر و عدم المساواة و التنمية ، بغية إعداد سياسات ملائمة تسهم حقا في تحقيق تحرر الفرد و اختياره .
6. باتت قضايا الفقر ، الجوع و المجاعة انشغالا أمنيا عالميا ، دلالة على توسيع أجندة الأمن العالمي التي باتت تظم شؤونا غير تقليدية مثل مسائل البيئة ، الصحة و الفقر ، و مع فجر القرن الواحد و العشرين و رغم خمسين سنة من التنمية الرسمية ، و بالرغم من التقدم العظيم في العلوم و التكنولوجيا ، فإن التفاوت ما بين و داخل الدول في تنام مستمر ، و يواصل قرابة ثلث الإنسانية العيش خاضعين لرحمة للفقر .

 و يوضح **دان سميث** (Dan Smith) الارتباط بين الفقر ، اللامساواة و الأمن ، ففي عالم يستحوذ فيه سدس سكانه على 80% من الدخل العالمي ، لا يستهلك 57% من بقية سكانه سوى 6% من الدخل ، حيث يبدو القلق حول الفقر و الأمن شرعيا ، ينشأ رابط آخر بين الفقر ، التفاوت و حقوق الإنسان ، فإذا كان من قتلوا في الحربين العالميتين الأولى و الثانية قدر بحوالي 30 مليون مقارنة مع من يموتون حاليا كل سنة لأسباب مرتبطة بالجوع بلغ 15 مليون([[7]](#footnote-7)) ، إذ تبدو الأرقام مخيفة و تبعث على القلق .

 كما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1999 ، سجل القرن العشرون في ما يخص توزيع الثروة ، حيث كانت الفجوة بين أغنى خمس سكان العالم و الخمس الأفقر على النحو التالي([[8]](#footnote-8)) :

**الجدول رقم 01 : سجل القرن العشرين في توزيع الثروة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الحقبة النسبة | خمس السكان الأفقر عالميا | خمس السكان الأغنى عالميا |
| 1820 | 1% | 3% |
| 1913 | 1 | 11 |
| 1970 | 1 | 20 |
| 1990 | 1 | 60 |
| مع نهاية القرن | 1 | 86 |

 **المصدر :** من تصميم الباحثة بناء على معطيات وردت في : فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 2016 .

و تشير تقديرات أخرى إلى أنه مع بداية ستينات القرن الماضي ، كانت مداخيل 20% من أفقر شعوب العالم ثلاثون مرة أقل من 20% من أغنى الشعوب ، ليتضاعف الرقم حاليا 75 مرة([[9]](#footnote-9)) ، فيما يوحي أن الهوة تزداد اتساعا عقد بعد آخر ، رغم ما تعرفه البشرية من فورة تكنولوجية لم يصاحبها تحسن في الظروف التنموية و المعيشية للشرائح الهشة عبر العالم .

و مع أن الاقتصاديات الوطنية أو العالمية ليست معادلة صفرية ، فزيادة ثروات البعض لا تعني بالضرورة زيادة فقر البعض الآخر ، برغم الحقائق التي تتصدى لهذا الطرح بقوة ، غير أن ثلث دول العالم الثالث (80 من 195 دولة) معدل دخل الفرد فيها نهاية عقد التسعينات أكثر انخفاضا مما كان عليه قبل عشر سنوات ، و إذا كان ربع سكان العالم يعيشون بأقل من دولار لليوم الواحد ، فنصفهم يعيش بدولارين أو أقل ، حيث انخفضت ظروف الحياة بسبب أزمات العالم الحديثة مع انتشار الأزمات الصحية و التدهور البيئي .

 و قد حاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحليله للفقر التمييز بين الجوانب الكمية و الكيفية ، حيث تنصرف الأبعاد الكمية إلى الكفاية المادية ، و في هذا السياق لاحظ وزير الخارجية الكندي **لويد أكسوورثي**(Axworthy) أنه "في الحد الأدنى يتطلب الأمن الإنساني إشباع الحاجات الأساسية"([[10]](#footnote-10)) ، تتفوق هذه الحاجات عن تلك التي تتبناها الدولة ، المرتبطة بمستويات الدخل كالطعام ، السكن ، التعليم و الرعاية الصحية و هي مسائل جوهرية لبقاء الجنس البشري .

 أما المستوى الكيفي فيتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية ، الاندماج دون عوائق في حياة الجماعة و ما تشمله من انعتاق من بنى السلطة القمعية محلية كانت أم واسعة النطاق .

 و عليه يمكن القول أن مفهوم الأمن الإنساني في ارتباطه بتحديات الجوع و الفقر يشمل بشكل ترابطي الفقر المادي و الفقر المعنوي ، و إن كان هذا غير صحيح دوما ، فدول الخليج مثلا ليست فقيرة ماديا في ظل مستويات دخلها المرتفعة ، و مع ذلك تعاني شعوبها فقرا إنسانيا .

 إذن فقد تراجعت مؤشرات الأمن في ظل الوعود بالسلام مقابل تنامي التوقعات من أن الحرمان وعدم المساواة المادية على الصعيد العالمي سوف تتراجع ، بسبب توفير موارد أكبر كانت في السابق موجهة لتغذية سباق التسلح ، و تشير تقديرات منتصف تسعينات القرن الماضي إلى تراجع الإنفاق العسكري بنسبة ,63% ، و مع ذلك لم يحدث تقدم ملموس على صعيد الإنفاق حول التنمية([[11]](#footnote-11)) .

إذن ليس هناك ارتباط أو على الأقل غياب ما يدل على علاقة مؤكدة بين تراجع الإنفاق العسكري وتزايد الإنفاق على التنمية الإنسانية ، رغم شعارات الوعد بالسلام التي بقيت حتى الآن مفرغة من محتواها في ظل الانفلات الحاصل في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية العالمية : كالتعليم ، الصحة ، التزود بالمياه ، و وفيات الأطفال في ظل عالم تغمره الموارد ، الثروة و التكنولوجيا .

فنقص الغذاء أو سوء التغذية و حتى الجوع ، ظواهر لها الوقع الكبير على الأفراد من الناحية الصحية ، على المجتمعات من الناحية المجتمعية ، و على الدول من الناحية السياسية و الاقتصادية ، و تمتد التداعيات عالميا ، نحو تعزيز جيوب الفقر ، المجاعة و معضلاتها الناجمة إنسانيا وإيكولوجيا([[12]](#footnote-12)).

و سيبقى خطر الفقر و الجوع على الصعيد العالمي أحد أهم مؤشرات المعضلة الأمنية حاضرا و مستقبلا ، كما أنه ليس بعيدا أن تكون الثورات القادمة منقادة من جوعى العالم و فقرائه ، الذين يموتون في صمت.

**ثانيا : الفقر العربي : السياق و المحددات**

يتميز النمو الاقتصادي و الاجتماعي في العالم العربي في عصر العولمة بتفاقم الفجوة التي تفصله عن البلدان الصناعية و حتى النامية ، عرف في العقود الماضية أقل معدلات نمو اقتصادي في العالم أجمع ، كما شهد أكبر تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع كتلك المتعلقة بالمساواة ، العدالة و الضمانات الصحية و الاجتماعية .

كما أنه من المناطق التي تتراجع فيها جهود محاربة الفقر و البطالة ، بالرغم مما تحوز عليه المنطقة من موارد استثنائية ، و بالمقارنة مع عدد سكانه يتحول إلى أكبر مصدر لليد العاملة و للكفاءات المهاجرة معا([[13]](#footnote-13)) .

تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن إنجاز العرب في الفترة بين عامي 1960-1985 ، فاق جميع مناطق العالم الأخرى عدا منطقة شرق آسيا من حيث نمو الدخل و عدالة توزيعه ، فكانت المكاسب الاجتماعية كبيرة ، انخفضت فيه معدلات وفيات الأطفال بأكثر من النصف و انخفض عدد الفقراء ، و بحلول سنة 1990 لم يكن هناك سوى 5,6% من سكان المنطقة يعيشون بأقل من دولار لليوم الواحد ، مقابل 14,7% في منطقة شرق آسيا و 28,8% في منطقة أمريكا اللاتينية و إفريقيا([[14]](#footnote-14)) .

لكن تدهور الوضع بشكل كبير ، و بينت الأرقام أن الفقر بدأ بالتفاقم مع بدء التكيف الهيكلي ، وبالمثل شهد ربع القرن الماضي تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة و استقطابا أكبر للثروة من قبل فئات صغيرة ، و تفاقم الهوة بين المجتمعات العربية و فيما بينها في توزيع الدخل ، بينما يصل إلى مستويات عالية في الكويت اقترب من أدنى مستوياته في اليمن عربيا و عالميا .

و تبدو معدلات الفقر وفقا للخط الدولي للفقر (1,25 دولار) منخفضة نسبيا في الوطن العربي ، ففي الفترة 1990-2010 انخفض من 5,5 إلى %4,1، غير أنه ارتفع مجددا عام 2012 ليصل إلى %7,4([[15]](#footnote-15)) ، ما يؤكد الأثر المباشر و الفوري للنزاعات و الاضطرابات السياسية التي تعيش على وقعها المنطقة العربية على آفاق التنمية .

و وفقا للتقرير العربي الموحد 2014تنقسم الدول العربية من حيث فقر الدخل إلى أربع مجموعات رئيسية([[16]](#footnote-16)) :

1. المجموعة الأولى تقل فيها نسب الدخل عن 10% **،** تظم مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ، باستثناء البحرين ، علاوة على دول المغرب ، لبنان و الجزائر .
2. المجموعة الثانية تمثل بلدانا تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين 10 و 20% ، تظم دول تونس ، الأردن ، سوريا و البحرين .
3. المجموعة الثالثة و تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين 20 و 30% ، تمثل العراق ، مصر وفلسطين ، هذه الأخيرة تشهد زيادة مطردة في معدلات الفقر ترتبط بظروف اجتماعية واقتصادية متدهورة ، فضلا عن الآثار السلبية الناجمة عن استمرار الاستعمار الإسرائيلي .
4. و أخيرا المجموعة الرابعة تعني الدول الأقل دخلا بين 38 و 46% ، من قبيل اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر و السودان ، و هي البلدان التي تشهد "جيوبا" ترتفع فيها نسبة الفقر المدقع .

فكانت المحصلة 40,6% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر ، أي 116 مليون نسمة يحيون الإحباط دون أمل أو أفق ، يعيش 38,2 مليون منهم في فقر مدقع (13,4%) ، وفقا لأرقام

أوردها "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد"([[17]](#footnote-17)) ، معتبرا أن البيانات المستخدمة ترجع للفترة 2011/2014 ، وبالتالي لا تعكس كل تداعيات غياب الاستقرار السياسي و النزاعات التي عصفت بعدد من الدول العربية مؤخرا([[18]](#footnote-18)) .

و بعد ثمان سنوات من اندلاع الحرب الأهلية في سوريا ، تشير التقديرات إلى أن 80% من السكان يعيشون في فقر ، و متوسط العمر انخفض بعشرين عاما ، و بعد أكثر من عشر سنوات على غزو العراق مازالت معدلات الفقر في ارتفاع مطرد ، 28% من الأسر العراقية تعيش تحت خط الفقر([[19]](#footnote-19)).

أما مصر القوة الديمغرافية الأولى عربيا فيحيا 26% تحت الفقر من سكانها البالغ عددهم 90 مليون نسمة ، متأثرة بالاضطرابات السياسية و تبعاتها السلبية على الاقتصاد نتيجة الثورة و الثورة المضادة التي شهدتها منذ اندلاع أحداث الربيع العربي ، و التي أثرت على تراجع مداخيل النشاط السياحي الذي يعتمد عليه الاقتصاد المصري بشكل مكثف .

كما أشار تقرير دوري لمنظمة العمل الدولية أن التقديرات العامة للبطالة في العالم العربي بلغت 25% (في الفترة 2009-2010) ، و هو أعلى معدل إقليميا ، ما يعني أن واحدا من أصل أربعة من الشباب العربي بات مصطفا في طوابير العاطلين عن العمل .

كما يشير تقرير الثروات في العالم الصادر عن بنك الائتمان و الاستثمار المصرفي السويسري أن 10% من السكان في مصر امتلكوا %73,31 من الثروة عام 2014 ، و هي من أسوء الحالات في توزيع الثروات ، مقابل استحواذ أغنى 10% من السكان على 75% من الثروة في الو م أ ، و هيمنة أغنى 10% من السكان في تركيا على قرابة %77,7 على الثروة([[20]](#footnote-20)) .

و في تقرير لمؤشر الجوع العالمي([[21]](#footnote-21)) للعام 2016 متضمنا 118 دولة عبر العالم ، يقيس الجوع و الافتقار للطعام ، جاءت اليمن متصدرة الدول العربية التي شملها المؤشر ، فيما حلت الكويت والمملكة العربية السعودية ذيل تريب الدول الجوعى ، و هو ما تحاول استقراؤه معطيات الجدول فيما يأتي .

**الجدول رقم 02 : ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الجوع العالمي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الدولة** | **المركز الذي تحتله عالميا** | **النسبة المتوسطة** |
| اليمن | المركز رقم 6 | 35% |
| جيبوتي | 14 | 32,7 |
| موريتانيا | 42 | 22,1 |
| العراق | 44 | 22 |
| مصر | 59 | 13,7 |
| عمان | 72 | 10,4 |
| المغرب | 77 | 9,3 |
| الجزائر | 80 | 8,7 |
| لبنان | 93 | 7.1 |
| الأردن | 98 | 5,7 |
| تونس | 100 | 5,5 |
| السعودية | 118 | أقل من 5 |
| الكويت | 118 | أقل من 5 |

**المصدر :** من تصميم الباحثة بناء على معلومات واردة في تقرير لمؤشر الجوع العالمي للعام 2016 .

و عليه يمر إصلاح اختلالات توزيع الثروة عبر تمكين الفقراء من توليد و حيازة الدخل ، عبر تشغيلهم أو دعم مشاريعهم ، فمفهوم العدالة الاجتماعية أوسع من مجرد عدالة توزيع الدخل ، بل أيضا عدالة توزيع الفرص و التمكين ، و عدم الاستبعاد بمعناه الواسع الاقتصادي ، الاجتماعي و السياسي ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم نزاعات الجنوب تجد تفسيرها في التوزيع غير المتكافئ للثروة محليا وإقليميا في ظل تحول البيئة المجتمعية إلى قطاع أمني مستقل .

**ثالثا : عيب السياسات التنموية العربية : لماذا الفشل في القضاء على الفقر؟**

أسست النظم العربية على امتداد العقود الثلاثة الماضية أرستقراطية انتهازية ، تراعي مصالح اقتصادية مدعومة بسلطوية سياسية و أجهزة أمنية قمعية اعتمدت مبدأ أمننة المجتمعات ، حيث يمتد نشاط الجهاز الأمني إلى كافة جوانب الحياة المدنية .

حتى عهد قريب اتفقت الأنظمة العربية على إرجاء المشهد الديمقراطي بحجة مجموعة من الذرائع هي)[[22]](#footnote-22)( :

* عدم النضج السياسي : ضرورة حماية الشعب من العابثين به .
* حماية الوحدة الوطنية : التعددية و الانفتاح خطر على الوحدة القومية .
* جبهة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، لكنها فشلت في سياساتها التنموية و ازداد فقر المواطن العربي .
* الصراع العربي الإسرائيلي .

و لما كان غياب الديمقراطية عن المشهد السياسي العربي مزدوج ، على المستوى السياسي ممثلا في معادلة الحكم و أسسه و الإيديولوجي ، حيث برر المشروع النهضوي العربي تأجيل الديمقراطية باسم الكفاح من أجل الوحدة و الاستقلال ، ما أثر سلبا على مشروعات التنمية و الإصلاح ، فانتشر الفقر والأمية و البطالة ، ضعف البنى الاجتماعية و شيوع الفساد .

كما لعبت الطفرة النفطية في السبعينات في تدعيم و تحصين الأنظمة الريعية و غير الريعية ، بتدعيم شعبيتها عبر اشباع حاجيات شعوبها المادية([[23]](#footnote-23)) ، فالبترول إذا كان نعمة اقتصادية ، ما انفك يكون نقمة سياسية لنظم انبرت على شراء سكوت شعوبها عبر إغداق النفقات .

في مرحلة لاحقة خط ربيع الثورات العربية منعطفا مهما و مصيريا في تاريخ المنطقة العربية ، شكل العامل الاقتصادي أهم مفجر لها في بلدان تنعم بالموارد و الثروات الطبيعية ، لكن فشل حكامها في توفير الحد الأدنى للحياة و المعيشة بحدودها الإنسانية .

و إذا لم تؤد الثورات التي لازالت رحاها تدور إلى خلق واقع عربي جديد يتحقق فيه النمو الاقتصادي ، الإصلاح و التطور ، فإن الثورات ستنحرف عن مسارها الحقيقي([[24]](#footnote-24)) ، فالثورة حسب **إريك هوبزباوم** هي تراكمية بالأساس ، تحركها عوامل متراكمة عبر السنين اقتصادية ، اجتماعية و سياسية ، فحركات الاحتجاج التي احتضنتها الشوارع و الميادين العربية ، رفعت شعارات تطالب بالخبز و الحرية والعدالة الاجتماعية ، هي مطالب اجتماعية ذات بعد سياسي تحاكي حق الشعوب في مستوى حياة لائق.

1. **نمو القطاعات الاقتصادية :**

أهم ما يميز البنية الاقتصادية في البلدان العربية هو اعتمادها على القطاعات الريعية ، ممثلة بالقطاعات الاستخراجية و الخدمات الحكومية ، ما أثر في البنية السياسية للدول العربية ، و جعل الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروات .

تمثل عائدات المواد الهيدروكربونية في الجزائر 97% من مجموع عائدات التصدير ، و 30% من الناتج المحلي الإجمالي ، بما يعادل 60% من العائدات الحكومية ، و احتياطي صرف يقدر بـــ185 مليار دولار أمريكي ، و دين خارجي بلغ 3,6 مليار دولار([[25]](#footnote-25)) ، في المقابل 10% من السكان معرضين للسقوط في براثن الفقر (بما يعادل حوالي أربعة ملايين نسمة) .

بالمحصلة يعاني الاقتصاد الجزائري تبعية غذائية مفرطة ، حيث بلغت قيمة العجز في ميزان التجاري الغذائي مطلع 2012 حوالي 8,67 مليار دولار ، حيث تستورد 80,9%([[26]](#footnote-26)) من مجموع المواد الاستراتيجية لضمان أمنها الغذائي ، ما يعني دق ناقوس الخطر في انكشاف أمن الدولة في ظل تحديات تأرجح إنتاج المواد الهيدروكربونية في المستقبل المنظور .

و تمثل البطالة المتسبب الرئيسي في تدهور أحوال الناس ، بلغت أرقاما قياسية عام 2015 حتى 201616,6% في أوساط النساء و29,9% في أوساط الشباب([[27]](#footnote-27)) ، ما يجعل منها علاوة على الفقر وانعدام المساواة المحرك الأول للصراع الاجتماعي .

و يشير التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، إلى حظوة آسيا بنصيب الأسد 70,2% (موزعة على الصين 15,6% ، اليابان %15,1و الهند %11,9) ، تليها أوربا التي تحصل على %16,5 و أخيرا أمريكا الشمالية 11 . ([[28]](#footnote-28))%

و يرى خبراء أن دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر الخاسرين حاليا من انخفاض أسعار النفط ، الذي يحتل أكثر من ثلثي صادراتها و نحو 80 %من متوسط إيرادات المالية العامة ، بينما ستكون الصين المستفيد الأبرز ، حيث يتوقع لبرنامج توسعها الاقتصادي عام 2019 ، أن تحقق من خلاله فوائض تجارية ، تقربها من عتبة التعادل مع الو م أ من منظور ناتجها الحقيقي قبل عام 2020([[29]](#footnote-29)) .

أما الاقتصاديات المستوردة للنفط في الوطن العربي فتواجه استمرار عدم اليقين السياسي والاقتصادي ، فتأزم الأوضاع في مصر و سوريا قد أثارت المخاوف من اتساع دائرة عدم الاستقرار ، ما يزيد من صعوبة إدارة الاقتصاد ، بما في ذلك تراجع احيتاطيات الدول النقدية([[30]](#footnote-30)) .

و يقدر إجمالي الدين العام الخارجي للبلدان العربية 12,4% عام 2013 ، حيث قفزت المديونية العامة من 181,1 مليار دولار نهاية 2012 ، إلى 203,5 مليار دولار نهاية 2013([[31]](#footnote-31)) ، إثر لجوء العديد من الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي و تغير أسعار صرف العملات الرئيسية .

1. **الناتج المحلي الإجمالي :**

يشير تقرير للإسكوا "اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا" إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي انتقل من %3,5 إلى %4,3 (2014-2015)([[32]](#footnote-32)) ، حيث لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي هي مركز النمو في المنطقة ، رغم الانخفاض الحاد الذي تشهده أسعار النفط في الفترة ذاتها ، ما يدخلها في دائرة من عدم اليقين ، نتيجة انخفاض عائدات النفط مقابل ارتفاع الإنفاق الحكومي.

في المقابل من المتوقع أن تكون القطاعات غير النفطية هي محرك النمو في **قطر** و **السعودية** ، رغم تأثرها بنقص العمالة الناجمة عن ترحيل العمالة الآسيوية غير الشرعية ، حيث تقليص اعتماد النمو الاقتصادي المستدام على تقلبان سوق البترول ، يتطلب إصلاحات هيكلية تعزز التنوع الاقتصادي والنمو الشامل .

في المقابل يعيش القطاع الزراعي في **المغرب** حالة انتعاش أثرت على تحسن النمو الاقتصادي ، و انتعاش الطلب و التمويل المحليين ، عززه نسبيا مناخ الاستقرار السياسي النسبي الذي يشهده البلد ، ما أثر على تراجع معدلات الفقر من 8,9% مطلع الألفية إلى 4,2% عام 2014([[33]](#footnote-33)) ، ذات القطاع يحظى بالصدارة في دول **السودان** و **جزر القمر** ، رغم تربع الأولى (تحديدا دولة جنوب السودان) على حصة الأسد من الفقر العربي حتى الآن .

أما **تونس** فتعيش على وقع تراجع مداخيل السياحة ، و رغم تزايد معدلات الفقر بعد ثورة 2011 ، يعيش قادتها السياسيين على واقع الربط بين الفقر و الإرهاب ، بعد أن أكدت تقارير أنها أحد أكبر الموردين للمقاتلين في صفوف التنظيم الإرهابي داعش نسبة لعدد سكانها الإجمالي ، لكن في ظل استكمال مسيرة التحول السياسي قد يتحسن مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحديدا من الدول الخليجية التي تعهدت بذلك .

بينما لا ينظر بعين التفاؤل لخروج الاقتصاد في **ليبيا** من دائرة الانكماش الاقتصادي التي يحياها منذ مطلع العام 2013 ، فباتت نسبة كبيرة من السكان ممن كانوا يحظون بالحماية بفضل سخاء الدولة على شفير الفقر([[34]](#footnote-34)) ، في ظل سقوط النظام و سيطرة المليشيات المسلحة على بعض مفاصل الاقتصاد ، علاوة على انهيار أسعار النفط .

1. **التجارة العربية البينية :**

تأثرت التجارة العربية البينية النفطية بقانون العرض و الطلب و تقلبات السوق العالمي ، أما غير النفطية فبالأوضاع السياسية و الاجتماعية الراهنة التي فرضتها تحديات و تداعيات الربيع العربي .

بقيت مكتفية مطلع عام 2013 بمعدل 4,2% بنحو 113 مليار دولار ، انخفض معها معدل الصادرات و الواردات البينية إلى نحو 2,3% ، و هي نسبة تبدو متدنية جدا مقارنة بالخطاب التوحيدي الذي تتبناه عديد الحكومات العربية رسميا ، ما يعني أنها بقين تغازل ثقل الخطاب على حساب الواقع العربي البائس .

من ناحية أخرى يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من البلدان العربية بلغت 13,7 مليار دولار([[35]](#footnote-35)) ، تأتي أغلبها من دول مجلس التعاون الخليجي ، خصص الجزء الأكبر من هذه التمويلات الإنمائية لمشاريع البنى الأساسية ، التي تشمل مشاريع النقل ، الاتصالات ، الطاقة و الكهرباء ، الزراعة ، المياه و الصرف الصحي ، علاوة على مشاريع الصناعة والتعدين([[36]](#footnote-36)) .

بالتأكيد يختلف أداء الاقتصاديات العربية من قطر لآخر ، فهناك من البلدان من بدأ عملية تأهيل اقتصادي و إصلاح منذ عقود ، في حين لا يزال بعضها يتردد في الأخذ بسياسة اقتصادية واضحة ، كما عزز اللجوء للاتفاقيات الثنائية مع القوى الاقتصادية الكبرى عوض بناء استراتيجية جماعية فعالة ، تعميق التشوهات التي كانت تعاني منها الاقتصاديات العربية بدل أن يساهم في فتح آفاق جديدة لها .

و دفع الانخراط الاجباري في العولمة البلاد العربية إلى المزيد من التبعية للموارد الريعية ، بدل مساعدتها على تطوير بنياتها الإنتاجية و الارتقاء بمستوى تأهيل القوى البشرية ، و إدخال عناصر الإدارة العقلانية و المدخلات التقنية([[37]](#footnote-37)) ، و لها في التجارب الآسيوية الكثير من الدروس و التجارب لاستلهامه .

و على هشاشة الإقليم العربي ، فقد تمت صياغة علاقة كل بلد عربي بالاقتصاد العالمي عن طريق وسيط أجنبي ليس عربي ، كالاتحاد الأوربي أو الو م أ ، و من المفارقات أن الأنظمة العربية تتمسك بالسيادة الوطنية عندما يتعلق الأمر بتطوير العلاقات العربية البينية ، بينما لا تتوقف عند الأمر و لا تعره اهتماما إذا تعلق الأمر بتعاملاتها مع الغرب و المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات.

**رابعا : معضلة الاستعصاء التنموي العربي**

ازداد الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية عربيا ، في ظل استعصاء الأوضاع السياسية والاجتماعية ، و رغم أن بعض الأنظمة العربية رفعت شعار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال بفعل العوامل الداخلية ، و كذا أسلوب التعامل مع العالم الخارجي و الاندماج في النظام العالمي و تداعيات العولمة .

حيث ترافق التكيف مع حاجات العولمة الاقتصادية مع تراجع الدولة عن تطبيق العديد من برامجها الاجتماعية ، التي كانت تشكل محور البناء الوطني في المرحلة السابقة ، و مصدر تكوين الولاء للدولة الوطنية على حساب أو بالتزامن مع الولاءات التقليدية الطائفية و القبلية ، من البرامج تلك المتعلقة بتغيير هياكل توزيع الثروة و تعميم الخدمات الاجتماعية من صحة ، تعليم و تأهيل مهني ، إلى الارتقاء بحياة المرأة و تعويضات البطالة و غيرها([[38]](#footnote-38)) .

 و قد أدى ارتفاع حجم العوائد النفطية إلى زيادة حدة الفوارق بين البلدان العربية ذاتها ، و تعميق انقسامها إلى دول غنية و أخرى فقيرة .

 و يشكل النفط و الغاز أحد أوجه العلاقة بين الاقتصاديات العربية و اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة من زاويتين : استخدامه كمورد للطاقة ، و كمادة أولية لصناعات عديدة و مصدر لعائدات ضخمة لها تأثيرها في الأسواق المالية العالمية([[39]](#footnote-39)) ، و قد استخدمت ذات العوائد بشكل يتطلب المراجعة ، مثل التطوير المبالغ فيه للبنية التحتية دون ارتباط ذلك بخطة تنموية شاملة ، أو الإنفاق على التسلح دون استكمال متطلبات بناء القدرات الدفاعية للدولة ، استجابة لضغوط المركب الصناعي العسكري في الغرب ، الذي لا زال ينظر للسعودية و صديقاتها من دول الخليج (كالدجاجة التي تفرخ بيضا) ، عندما يتعلق الأمر بصفقات التسلح .

التخلي المطلق أو النسبي عن هذه البرامج الاجتماعية ، ساهم في إدخال القسم الأكبر من الجمهور إلى دائرة التفكير و المشاركة الوطنية و لو عن طريق الشعبوية و التفاعل السلبي .

أدى الجمع بين سياسات الانفتاح الاقتصادي و الانغلاق السياسي إلى نشوء طبقة رأسمالية تعيش على استغلال نفوذها في السلطة و الاستناد عليه ، أكثر من المراهنة على تطوير معايير اقتصادية سليمة ، و بدل أن يساهم الانفتاح الاقتصادي في توفير بيئة إنتاجية قائمة على معايير شفافة وموضوعية ، عمل على تكوين شبكات من المصالح الضيقة و الخفية ارتبطت بالنخب العسكرية ، البيروقراطية والأمنية .

دعم ذلك انتشار الممارسات الفاسدة و تغلغلها في بناء العلاقات السياسية و الاجتماعية ، لدرجة أصبح فيها الفساد عنصرا مؤسسيا من البنية التنظيمية و القانونية و السلوك الاجتماعي ، التي تنشأ بسبب "معضلة الفعل الاجتماعي" ، هذه الأخيرة كلما تجذرت تتحول إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها .

يعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمرا مستساغا و طبيعيا ، بل يعجز الأفراد عن تصور إمكانية تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد([[40]](#footnote-40)) ، ما يقود إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة ، علاوة على تهديده المصلحة العامة ، ما يؤدي لترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية ، يزيد من سلطة الأثرياء ، و يوسع الفجوة بين الطبقات ، بما يؤثر سلبا على شريحة الفقراء ، من المهمشين سياسيا ، اقتصاديا و اجتماعيا([[41]](#footnote-41)) .

و رغم فشل الاستراتيجيات الوطنية في القضاء على الفقر ، فمختلف السياسات التي تستهدف الفقراء تميل إلى أن تختطف و هي في الطريق ، ليستفيد منها الأغنياء و ذوو النفوذ ، علاوة على السياقات الإقليمية و الدولية التي كرست زعزعة استقرار المنطقة العربية و تمزيق أوصالها عبر إشاعة الصراعات الداخلية و إضعاف التماسك و الانسجام الوطنيين .

استمرار المسؤولين في الاستخفاف بمسألة إدراج الفئات المهمشة ، و عدم قناعتهم بضرورة إعادة التفكير في مشاكلها و قضاياها الملحة سيديم الأزمة و يزيد عم الاستقرار ، حيث تصبح موضوعا للرهان السياسي و الاجتماعي و الخطابات الراديكالية الساعية لاستقطابها و تغيير موازين القوى ، فتتحول إلى قوة تدميرية و وقود للصدامات العنيفة .

و المتتبع لمنهجية تعامل البلدان العربية مع مختلف الأزمات و المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع ، يلاحظ أنها عادة ما تكون تجزيئية و خاضعة للأحكام الجاهزة ، تقتصر على دراسة الأعراض و النتائج دون الغوص في عمق المشكلات ، كما أن تمييع المشكلات بإدخالها دائرة التسييس و الذرائعية ، يصعب التعاطي معها موضوعيا .

  **خامسا : رهان استراتيجية تنموية عربية عادلة و مستدامة**

تفيد خلاصة تجارب العالم الثالث أنها لازالت في تحد مفتوح مع مظاهر العولمة الاقتصادية ، مع ما أفرزته من إصلاحات لم تكن مثمرة بل زادت مشكلاتها عمقا و تعقيد سبل حلها **.**

و مع التحول إلى اقتصاد قائم على إنتاج المعرفة في عصر المعلوماتية و ذوبان الجغرافيا السياسية تأثرت إستراتيجيات التنمية ، التي باتت أكثر تحديثا في كفاءتها و قدراتها بشكل ينبأ عن تفاقم القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، البيئية و الثقافية علاوة على الأمنية والسياسية ، في ظل عجز الدولة منفردة عن مواجهتها .

لذلك فإن رسم الحياة السياسية العربية الجديدة وفق معايير الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان وقيام الحكم الراشد ، ستكون منطلقا لانبثاق خطط و برامج اقتصادية طموحة قادرة على الارتقاء بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية و من ثم القضاء على الفقر نهائيا .

كما أن السياسات التحريرية لا بد أن تسير متزامنة مع تأهيل مماثل للبيئة السياسية و القانونية والإدارية ، لأنها قد تكون البيئة الحاضنة الملائمة أو العكس ، تفريخ كافة مظاهر العجز و المشكلات .

و ما نجده في واقع المجتمعات العربية هو استئثار فئة نخبوية بعائدات النمو دون غيرها ، لذا كان لزاما تطوير فكر تنموي في هذه المجتمعات ، يركز ليس فقط على الأبعاد الكمية بل حتى الكيفية في ضمان حد معقول من العدالة المجتمعية ، من خلال توزيع عائدات التنمية و مكتسباتها

و رغم التزام الدول العربية على غرار دول العالم بالقضاء على الجوع و الفقر المدقع بحلول عام 2030 بموجب "أجندة التنمية المستدامة" ، بأهدافها السبعة عشر و مقاصدها المائة و تسعة و ستين ، وأكده القادة العرب في القمم العربية الثلاث الأخيرة (شرم الشيخ 2015 ، نواكشوط 2016 و عمان 2017)([[42]](#footnote-42)) ، تتجه حالة الأمن الغذائي لتتدهور أكثر ، فضربت المجاعة و ما تزال أجزاء من جنوب السودان ، و ترتفع مخاطر تكرارها في المناطق المتأثرة بالنزاع مثل الصومال و اليمن ، في ظل ما تعيشه المنطقة من أزمات سياسية و أمنية ، و استفحال ظاهرتي التطرف و الإرهاب و ما يرتبط بهما من ممارسات لا إنسانية ، نتج عنها نزوح و لجوء و هجرة غير شرعية ، وقفت عقبات أمام تحقيق التنمية المنشودة و القضاء على الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية .

هذا و سطر العرب سياسات لتطوير البرامج الاجتماعية و التنموية التي تساهم في القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني و الإقليمي ، نذكر : الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر ، البرنامج العربي المتكامل للتشغيل و الحد من البطالة ، البرنامج العربي لخفض الفقر و الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية" و غيرها([[43]](#footnote-43)) ، و التي تنطلق من مبدأ عدم تخلف أحد عن ركب التنمية .

فرغم تراجع معدلات الفقر المدقع في دول المغرب العربي ، لكن قطاعات كبيرة من السكان مازالت عرضة لخطر السقوط في براثنه (الفقر) ، و لا تزال معدلات البطالة المرتفعة في صفوف الشباب تمثل تحديا جسيما ، و الحاجة الملحة لمعالجتها بتنمية القطاع الخاص ، و تهيئة المزيد من فرص العمل و تحسين نوعيتها .

بينت دراسات عدة أن الفقر يستجيب بشكل أسرع لسياسات توزيع الدخل أكثر منها لسياسات النمو ، و بالتالي يجب الموازنة بين السياسات التي تعظم النمو و تلك التي تعيد توزيع الدخل لفائدة الفقراء([[44]](#footnote-44)) ، في ظل وجود دلائل ملموسة على أن النمو لا يقلص دائما الفقر ، كما أن زيادة الثروة لا تفيد بالضرورة في تحسن مستويات المعيشة ، حيث مكافحة الفقر عملية متكاملة تبدأ أولا بإصلاح التعليم ثم النظم التشريعية ، بهدف بناء القدرات البشرية .

كما تعتبر معالجة التفاوتات وسيلة حيوية لبلوغ الهدف العالمي بإنهاء الفقر المدقع ، منذ تسعينات القرن الماضي تتجه هذه الفجوة لتضيق ، فإنها تتسع في بلدان أخرى ، فالجزائر تعيش على وقع فجوة بلغت 27,7% بين الأغنياء و الفقراء .

و تشكل العناية بالتنمية المحلية محورا رئيسيا من محاور مواجهة الآثار السلبية للتنمية ، التي تفتقر للموارد المادية و البشرية ، تخضع بشكل كامل للتنظيمات البيروقراطية الرسمية ، التي تفترض نشوء الفاعلين المحليين ، على مستوى السلطات البلدية أو مستوى الجمعيات الأهلية و المنظمات القطاعية .

و يعتمد إعادة بناء المجتمع المحلي على عاملين([[45]](#footnote-45)) :

**الأول** : بناء أسس التضامن بين الأفراد في سياق تحلل القيم و التقاليد و الثقافات ثم بين قطاعات المجتمع المختلفة و عبر الحدود الوطنية ذاتها ، دون التضحية بالفئات الاجتماعية الضعيفة .

**الثاني** : إعادة بناء مفهوم التنمية و برنامجها معا ، و جدوى تحريره من البعد المادي الكمي .

فالحل حسب الاقتصادي الأمريكي **جوزيف ستيغلتز** تحقيق "النظام الأمثل الذي يحقق التوازن بين دور الدولة و آليات السوق ، مع وجود دور بارز للمجتمع المدني ، كما أن لكل دولة ظروفها ، وهي التي تحدد حجمها و دورها في ضوء تطورها الاقتصادي ، و أن الديمقراطية هي التي تحدد ذلك وفق الأولويات التي يحددها المجتمع"([[46]](#footnote-46)) ، نصيغ بعض تلك الأولويات علاوة على ما سبق طرحه في النقاط التالية :

* إعادة بناء الدولة و تعريف دورها و وظيفتها الاجتماعية ، فالتسليم للقطاع الخاص والجمعيات و المؤسسات المدنية لن يقدم فرصا جدية للتنمية الاقتصادية و الإنسانية دون اطار سياسي و قانوني قوي تتيحه الدولة .
* الاستثمار في قدرات المرأة من قبيل الاقتصاد الذكي ، ففي نشرة للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر أكدت أن مشاركة المرأة الجزائرية في القوة العاملة هي الأدنى في العالم لا تتعدى 17% ، مقارنة بالمعدل العربي 24% ، بينما ريادتها للأعمال لا تتعدى 12% بمشاريع إنتاجية بسيطة مع تسجيل معدلات فشل عالية ، في ذات الوقت تشير تقديرات إلى أن زيادة مشاركة المرأة في المجهودات التنموية للدول العربية سوف يحسن نصيب الفرد فيها بأكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي([[47]](#footnote-47)) .
* لا يعكس ضمان الأمن في أي مجتمع من المجتمعات الأبعاد العسكرية فحسب ، بل ضرورة تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي و السياسي في الدول النامية تحديدا و في العالم أجمع ، فلا تنمية دون استقرار و حفظ للنظام و الأمن العام داخليا و خارجيا ، كما أنه لا أمن دون توفر الحد الأدنى من الظروف أو المتطلبات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية التي تضمن الحياة الكريمة للأفراد و الجماعات .
* ارتباط مفهوم الأمن بالتنمية بعلاقة ترابطية عضوية و في تناسب تراكمي ، إذ كلما زادت التنمية تعزز الأمن ، و كلما انتظم الناس سلميا للتعبير عن طموحاتهم في شكل بدائل عامة مع مراعاة الصالح العام قنن التنافس ، مما يعني عدم اللجوء للعنف أو التطرف في التعبير عن الذات والوجود ، و هنا يربط وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت مكنمارا** بين العنف والتخلف الاقتصادي الذي يؤثر على ضمور القدرات التنموية .
* يعكس مفهوم التنمية نظرة شمولية ، من التقدم الاقتصادي ، السياسي و الاجتماعي مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية ، قد يصبح غير معقول في المراحل التالية .
* رغم أن المطالب الاجتماعية تستهدف الخروج من دائرة التخلف و القضاء على ظروف الفقر ، البطالة و الأمية ، إلا أنه يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية و اجتماعية بديلة عن السابقة الفاشلة ، تهدف لتحقيق التنمية الشاملة من خلال الربط بين تدعيم السلم و العدالة الاجتماعيين([[48]](#footnote-48)) .
* حاجة الجنوب للاستجابة لتحديات الصوت الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقليص نسب الأمية و الفقر و تحسين مؤشرات التعليم و البحث العلمي ، مواجهة أخطار التلوث البيئي ، وهذا لن يتأتى إلا بترشيد الحكم في مجتمعاتها عن طريق تعزيز إجراءات الشفافية ، النجاعة و المساءلة بما يتوافق وبناء نظام الجودة السياسية .
* نمو النظام السياسي و قدرته على التكيف محليا من شأنه استيعاب الانشغالات الأمنية العالمية في المرحلة المعاصرة ، في مقدمتها قضايا الأمن ، السلام و احترام الحقوق والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و المشاركة الديمقراطية ، و قد يكون هذا المدخل الأكثر نجاعة في البلاد العربية ، إذ من شأنه الدفع ببرامج التنمية والإصلاح قدما .

و تبقى الرغبة في تحقيق عالم عربي موحد و متحرر من كافة أشكال القهر و الاستغلال ، يتبوأ مكانة مرموقة في عالم العولمة و المعرفة حلما يراود كل عربي .

 **خاتمة :**

 قامت معظم النظم السياسية العربية إثر حركة وطنية حظيت في الغالب بتعبئة جماهيرية وشعبية واسعة ، عزز العديد منها مركزه السياسي و شرعيته عن طريق تطبيق برنامج وطني قائم على توسيع دائرة الخدمات العامة الاجتماعية كالتعليمية و الصحية ، ساعد على تحقيقه توفر الموارد الريعية ، بيد أنها افتقرت إلى بنى و هياكل مؤسسية راسخة و قوية ، سرعان ما بدأت بالتراجع عن هذا البرنامج الوطني نفسه ، كما اتجهت لإقامة حواجز بينها و بين الجمهور الواسع تفاديا لأية محاسبة أو مراقبة شعبية .

 و رغم التفاوت في قدرات الدول العربية و بالتالي حاجات كل منها للتعبئة ضد الفقر ، فقد كانت المحصلة على العموم كارثية ، إذ اتسعت الهوة بين الأغنياء و الفقراء ، كما أن جدوى الحراك الشامل الراهن الذي تشهده المنطقة ، أعاد فتح النقاش من جديد حول عدم استفادة القطاعات العريضة من الجماهير من ثمار النمو المحقق عربيا .

و بالتالي يتعين على هذه الدول أن تدرك أخيرا أنه لا جدوى من الفصل بين ما هو سياسي أمني و ما هو اقتصادي اجتماعي ، فالمعركة من أجل السلام لا تنفصل عن جهود و استراتيجيات القضاء على الفقر ، و التي ينبغي أن تدار على جبهتين ، **أولهما** : الجبهة الأمنية ، حيث يعني النصر فيها تحررا من الخوف ، الذي استوطن النفوس العربية عقودا من الزمن ، و **الثانية** : هي الجبهة الاقتصادية و الاجتماعية ، التي يعني حسمها تحررا من العوز و الفاقة ، و يبقى الفوز على الجبهتين هو الضامن الوحيد لسلم دائم و عادل .

1. () فرانسيس مولاربيه ، جوزيف كولينز ، **صناعة الجوع** ، ترجمة : أحمد حسان ، سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، (64) 1998) ، ص 17 . [↑](#footnote-ref-1)
2. () عبد المنعم مصطفى المقمر ، **الانفجار السكاني و الاحتباس الحراري** ، سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ، (391) أوت 2012) ، ص 131 . [↑](#footnote-ref-2)
3. )( Peter Hough , **Understanding global security** (London and New York : Routledge Taylor and Francis group , 2004) , p 84 . [↑](#footnote-ref-3)
4. () تحت طائل ما عرف **بأهداف الألفية الإنمائية الثمانية** و هي : القضاء على الفقر المدقع و الجوع الشديد ، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل ، تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين النساء من أسباب القوة ، تخفيض وفيات الأطفال ، تحسين صحة الأمهات ، محاربة الأمراض كالإيدز و الملاريا ، ضمان الاستدامة البيئية **،** تنمية شراكة عالمية من أجل التنمية . [↑](#footnote-ref-4)
5. () عبد المنعم مصطفى المقمر ، مرجع سابق ، ص 131 . [↑](#footnote-ref-5)
6. () اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، **التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد فيفري 2017** (بيروت : بيت الأمم المتحدة ، 2017) ، ص 4 . [↑](#footnote-ref-6)
7. () كارولين توماس ، **الحوكمة العالمية ، التنمية و الأمن الإنساني** ، ترجمة : محمد الصديق بوخريص ، تاريخ التصفح (10/11/2013) ، على الرابط التالي :

***http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3093.html*** [↑](#footnote-ref-7)
8. () فريد هاليداي ، **الكونية الجذرية لا العولمة المترددة** ، ترجمة : خالد الحروب (لبنان : دار الساقي و كامبردج بوك ريفيوز ، 2002) ، ص 116 . [↑](#footnote-ref-8)
9. () Sami Nair , **L'empire face à la diversité** (Paris : Hachette littératures , 2003) , p 304 . [↑](#footnote-ref-9)
10. () كارولين توماس ، مرجع سابق . [↑](#footnote-ref-10)
11. () J.Ann Tickner ,Re-visioning security , In : **International relations theory today** , Ken Booth and Steve Smith (USA : the Pennsylvanian States University Press , 1995), p 180 . [↑](#footnote-ref-11)
12. () أنيسة أكحل العيون ، **الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي – البيئي – الإنساني** (الدار البيضاء : إفريقيا الشرق ، 2012) ، ص 8 . [↑](#footnote-ref-12)
13. () برهان غليون ، العولمة و أثرها على المجتمعات العربية ، ورقة مقدمة إلى : اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا حول : "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية" ، (بيروت : 19/21 كانون الأول ديسمبر 2005) ، ص 21 . [↑](#footnote-ref-13)
14. () نفس المرجع ، نفس الصفحة . [↑](#footnote-ref-14)
15. () تحرير علي الدين هلال ، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار : من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015) ، ص 321 . [↑](#footnote-ref-15)
16. () نفس المرجع ، ص ص 321/322 . [↑](#footnote-ref-16)
17. () و هو تقرير تصدره كل من الإسكوا ، اليونيسيف و جامعة الدول العربية مع مبادرة أوكسفورد للفقر و التنمية البشرية ، يتضمن دليل الفقر المعتمد ثلاثة أبعاد و اثني عشر مؤشرا ، **بعد التعليم** له مؤشران : الانتظام في المدارس و سنوات الدراسة ، **البعد الصحي** له ثلاث مؤشرات : التغذية ، وفيات الأطفال و الحمل المبكر إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ، أما مؤشرات **مستوى المعيشة** فتشمل : توفر الكهرباء ، المرافق الصحية الملائمة ، مياه الشرب المأمونة ، وقود الطهي النظيف ، توفر أرضيات و سقف مناسب ، عدم الاكتظاظ ، الحصول على الحد الأدنى من المعلومات ، القدرة على التنقل و توفر سبل العيش . [↑](#footnote-ref-17)
18. () في تقرير أممي ، "نسبة الفقر المدقع في البلدان العربية تصل إلى "13,4% ، جريدة **الشرق الأوسط** ، السبت 23 ديسمبر 2017 ، تاريخ التصفح (10/11/2018) ، على الرابط التالي :

***http://www.google.com/amp/s/m.aawsat.com/home/article/1120921*** [↑](#footnote-ref-18)
19. () عادل عبد الغفار ، **استمرار الفقر في العالم العربي** ، تاريخ التصفح (13/11/2018) ، على الرابط التالي :

***http://google.com/amp/s/www.broking.edu/ar/opinion/*** [↑](#footnote-ref-19)
20. () علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص 323 . [↑](#footnote-ref-20)
21. () يعتمد مؤشر الجوع العالمي على عدة معايير في تصنيف الدول من خلال حساب : النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية ، النسبة المئوية لانتشار الهزال و التقزم بين الأطفال دون الخامسة ، و أيضا النسبة المئوية للأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة . [↑](#footnote-ref-21)
22. () عبد النور بن عنتر ، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" ، في : ابتسام الكتبي و آخرون ، **الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ، ص 54 . [↑](#footnote-ref-22)
23. () نفس المرجع ، ص 56 . [↑](#footnote-ref-23)
24. () ناهدة حسين علي الأسدي ، **ربيع الثورات العربية : أسبابه و تحولاته** (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2014) ، ص 18 . [↑](#footnote-ref-24)
25. () علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ص 301/302 . [↑](#footnote-ref-25)
26. () حدة أوضايفية ، "التنمية بالاعتماد على الذات في الجزائر : بين المواثيق و التطبيق" ، في : عبد الإله بلقزيز ، **المغرب العربي : ثقل المواريث و نداء المستقبل** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ، ص 240 . [↑](#footnote-ref-26)
27. () البنك الدولي ، **انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي ، لكن المتفاوتات لا تزال قائمة** ، تاريخ التصفح (10/11/2018) ، على الرابط التالي :

***www.albankaldawli.org/ar/news/features/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-magreb-but-inequality-persists*** [↑](#footnote-ref-27)
28. () علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص 301. [↑](#footnote-ref-28)
29. () نفس المرجع ، ص 304 . [↑](#footnote-ref-29)
30. () تحرير علي الدين هلال ، **حال الأمة العربية 2013-2014 : مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014) ، ص 255 . [↑](#footnote-ref-30)
31. ()علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار : من تغيير النظم إلى تفكيك الدول ، مرجع سابق ، ص 315 . [↑](#footnote-ref-31)
32. () علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2013-2014 : مراجعات ما بعد التغيير ، مرجع سابق ، ص 288 . [↑](#footnote-ref-32)
33. () البنك الدولي ، مرجع سابق . [↑](#footnote-ref-33)
34. () رغم قلة الإحصائيات الرسمية ، أشار تقريرا أمميا منتصف 2016 إلى أن 435 ألف شخص أصبحوا مشردين ، و نحو 1,3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي ، و أكثر من ثلث السكان (حوالي 6 مليون نسمة) يحتاجون إلى شكل ما من المساعدات الإنسانية . [↑](#footnote-ref-34)
35. () و تتربع دولة قطر على عرش الدول المانحة عربيا ، من خلال منحها المقدرة بحوالي 46% ، تليها مباشرة السعودية %44,8 ، ثم دولة الكويت %5,5 ، و الإمارات العربية المتحدة %3,5 وأخيرا سلطنة عمان 0,2% . [↑](#footnote-ref-35)
36. () علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2013-2014 : مراجعات ما بعد التغيير ، مرجع سابق ، ص 310 . [↑](#footnote-ref-36)
37. () برهان غليون ، مرجع سابق ، ص 23 . [↑](#footnote-ref-37)
38. () برهان غليون مرجع سابق ، ص 21 . [↑](#footnote-ref-38)
39. () علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2013-2014 : مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق ، ص 265 . [↑](#footnote-ref-39)
40. () صالح زياني ، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر" ، **مجلة المفكر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الرابع ، أفريل 2007 ، ص 63 . [↑](#footnote-ref-40)
41. () قانة زكي ، "الحكم الرشيد و محاربة الفساد" ، **مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة** ، العدد ، ص 204 . [↑](#footnote-ref-41)
42. ()اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، المقدمة . [↑](#footnote-ref-42)
43. () اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، مرجع سابق . [↑](#footnote-ref-43)
44. () أقاسم قادة ، زاوي أمال ، "الفقر في الدول العربية و الإقلال منه" ، مجموع مداخلات الملتقى الدولي حول : **تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة** ، 8-9 ديسمبر 2014 ، كلية الاقتصاد و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، ص 379 . [↑](#footnote-ref-44)
45. () برهان غليون ، مرجع سابق ، ص 29 . [↑](#footnote-ref-45)
46. () علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2013-2014 : مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق ، ص 281 . [↑](#footnote-ref-46)
47. () هذه الإحصائيات مستقاة من فعاليات ملتقى علمي وطني حضرته الباحثة حول : تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية : تحديات و رهانات ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة علي لونيسي البليدة 2 ، بتاريخ 10/11 أفريل 2017 . [↑](#footnote-ref-47)
48. ()علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2013-2014 : مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق ، ص 270 . [↑](#footnote-ref-48)